



على الخلاف

قبل أشهر، تحديداً في تشرين الأول/ أكتوبر الماضي، كان واضحاً أن مصر، الجمهورية الثالثة وما بعدها، تدخل وفقاً مظهلاً، جراء إقرار رزمة قوانين تعود بها إلى ما هو أسوأ من عهد الملكية (راجع المحد

3582: السيسي على عرش «مملكة الخوف»)، لكن احدا لم يكسر جدار الخوف آنذاك، ما دفع الدولة والمنظومة القائمة الآن إلى التحوّل أكثر في قمع الحريات، واحكام السجنت الطويلة، بل احياناً القتل باسم «الإعدام»، إن لم يكن بالتصفية الباردة. لا داعي لاستجلاب الحديث المكزّر عن المقارنة بين الطريقة التي عومك بها اتباع نظام المخلوع محمد حسني مبارك، والتي يعامل بها الإسلاميون على تصنيفاتهم، او المنتهون إلى الاحزاب اليسارية على امتداد طيفها، او حتى من لا ينتمي إلا إلى بلده. كنه صار معروفاً، لكن عقلاً خبيثاً وماكرًا يعمل يوماً بيوم، وساعة بساعة، لوضع اسس قوية لبقاء حكمه، مستفيداً من اخطاء مبارك، ومحمد مرسي، ومن سبقهما. واضحاً البيض كنه في سلة الأمن والقمع، فهل سيبقى صامداً؟

«دولة السيسي»: بالاعدام جئناكم!

تبدو «دولة السيسي» قوية لكن الرغبة في النار تتزايد يوماً بعد آخر

بمزيد من الضمانات، لكنه اختصر الوقت كما تريد الدولة ومؤيديها. هكذا، منذ 2011، بدأ «مجلس القضاء الأعلى» تخصيص دوائر لمحكمة المتهمين في «القضايا المهمة»، بتشكيل قضائي اعتيادي، فتدّ فترغيز دوائر جنائية لمحكمة المتهمين من أجل سرعة الفصل في القضية، كي لا يشغل القاضي في قضايا أخرى مقابل التي فيها أعداد كبيرة من المتهمين.

هذه السياسة تمّ التوسع فيها بعد أحداث «30 يونيو»، مع استمرار النظر في جلسات التقاضي على نحو استثنائي في «أكاديمية الشرطة»؛ لحوامل مثل صعوبة تأمين جميع المتهمين ضمن عملية النقل، والسعة الاستيعابية لأقفاص الاحتجاز، وغيرها من اللوجستيات التي حتمّت انتقال القضاة من «دار القضاء العالي» وسط القاهرة إلى الأكاديمية استثنائياً.

أما في الاعتداءات التي وقعت على أقسام الشرطة إبان «فترة 25 يناير»، فحوكم الضباط والمسؤولون الأمنيون بتهمة استخدام القوة في وجه المتظاهرين الذين سعوا إلى إسقاط النظام وتغييره، لكن بعد «30 يونيو»، لم تُوجه أي اتهامات إليهم، بل إلى المتظاهرين الذين تنتمي غالبيتهم إلى التيار الإسلامي أو يوصفون بانهم متعاطفون معه، وكان أهمها «السعي إلى قلب نظام الحكم» و«القتل العمد».

«حظام دم، تل يتوفقه؟»

حتى هذه المقارنة بين المحاكمات بعد «25 يناير»، و«30 يونيو» قد لا تكون «منصفة»، ليس لأنه في ثورة 2011 لم يُقصد عمداً قتل ضباط الشرطة وتصفيتهم، وكذلك ضباط الجيش الذين حموا أقسام الشرطة بعد اقتحامها وفرار ضباط الأخيرة

إليهما، رغم أنهم يعملون على استحياء، في الشوارع، لحملة شرسة تؤكد أنه لم يعد هناك مجال لممارسة أي عمل سياسي يعارض الدولة ورئيسها. مع ذلك، خاض أعضاء «الدستور» قبل أسابيع انتخابات نادراً ما تحدث داخل الأحزاب المصرية، ارتبطت برئاسة الحزب، وفاز فيها علاء الخيام، بعدما قرر الأعضاء تنحية الخلافات التي نشبت بينهم جانباً، والتركيز على العمل السياسي حالياً، إلى جانب المشاركة في حملات ميدانية المناهضة للتعديلات الدستورية المقررة. لكن سرعان ما تمّ القبض على خمسة من أعضاء الحزب لا يزال مكانهم مجهولاً. رسالة واضحة يقول فيها عبد الفتاح السيسي إنه لن يسمح بخلق أي كيان

استنزفت قواتهم وفقدوا الاتصال بالقيادات. وفي 2013، كان العنف متبادلاً بين الدولة ممثلة في الشرطة ومدعومة بوحدات من الجيش، وبين مواطنين قُتل منهم المئات. هكذا، خلّفت المصادمات التي أعقبت «30 يونيو»، بين الدولة الجديدة بقيادة عبد الفتاح السيسي، وبين أنصار الرئيس الإسلامي المعزول محمد مرسي، عملية دموية لم يبدو أن هناك أي دلالات على السعي إلى ذلك، وهنا، يستخدم النظام الحالي الإخفاء القسري والتعذيب والتصفية خارج القانون للرد على ما يقول إنها «حرب عصابات» يشنها متطرفون ضده في المدن المصرية عامة، بجانب الحرب مع

«ولاية سيناء» وتنظيمات أخرى في سيناء. جزاء ذلك، بات المجتمع المصري أكثر تقبلاً لمسالة تنفيذ الإعدام، وحتى أحكام المؤبد والسجن المؤبد لشباب في بداية حياتهم، إذ صارت قضاياهم تُفقد التعاطف على الأقل ظاهرياً، ربما خوفاً من التقارير الأمنية مع وجود مخبرين في كل مكان، وربما تائراً بالآلة الإعلامية التي تعمل بشدة على ترسيخ صورة زهنية لدى المواطنين بأن عودة الأمن والقضاء على الفوضى لن يحدث إلا بهذه الطريقة. وشأن تنفيذ الإعدامات، يبدو السياق الرسمي مبرراً إلى حد كبير بحجة «تنفيذ القانون بجميع خطوطه من دون أي استثناء».

وعبر درجات تقاض عادية وغير استثنائية، وعلى المدنيين المتوسط والبعيد، بواصل النظام تنفيذ هذه الإعدامات، إضافة إلى الممارسات الأمنية المنظمة لمواجهة الإسلاميين وتحجيمهم، وهو ما بولّد طاقة غضب تجاهه تتزايد يوماً بعد آخر، خصوصاً مع فقدان الأمل في القدرة على التغيير. أياً يكن، تبدو «دولة السيسي» قوية عسكرياً ونظامياً في مواجهة أي تحركات مناهضة لها، لكن التغيير، خاصة أن الخار التي تتزايد يوماً بعد آخر لدى أسر هؤلاء وأصدقائهم ستكون لها تبعات مستقبلًا، خصوصاً أن العامل الأمني وحده لن يكون كفيلاً بالقضاء على التحركات الفردية المناهضة للدولة.

بات المجتمع المصري أكثر تقبلاً لمسالة تنفيذ الإعدام (أف ب)



استراتيجية السيسي حالة الحرب الدائمة

وليد شرارة

منطق واحد يحكم الإعدامات التي نُفذت في مصر بعد محاكمات صورية استندت إلى اعترافات متهمين تعرّضوا لتعذيب وحشي، وخنق الحريات السياسية والإعلامية والنقابية، والاعتقالات العشوائية، وهو منطلق ما سُمّي «الحرب على الإرهاب». نحن أمام نسخة محلية وإقليمية لنطق الحرب العالمية على الإرهاب التي شنتها إدارة بوش الابن بذريعة عمليات 11 أيلول 2001. قدمت الولايات المتحدة آنذاك تعريفاً فضفاضاً ومطاطياً للإرهاب، ليشمل عملياً جميع أعدائها وخصومها على صعيد الكوكب. بقية القصة باتت معروفة: غزو العراق بعد غزو أفغانستان، دعم مطلق لسياسة أرييل شارون حيال الفلسطينيين، العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 2006... أما على المستوى الأمني والقانوني، فقد طُوّرت ترسانة قانونية قمعية، ووُسّعت صلاحيات أجهزة الأمن إلى درجة فرض حالة استثناء، حقيقية تسمح للحكومة الأميركية بالجوء إلى الإجراءات التي تراها مناسبة لترويع خصومها في داخل أراضيها وخارجها، والتكبل بهم إذا استطاعت ذلك.

كنا أمام مسعى لاعتماد إدارة أمنية وعسكرية للصرعات السياسية والاجتماعية التي يشهدها العالم، في جزء من مشروع المحافظين الجدد لغرض «قرن أميركي جديد» على بقية دول المعمورة وشعوبها بالقوة. هذا المسعى لاعتماد الإدارة الأمنية والعسكرية للصرعات السياسية والاجتماعية، التي تشهدها بدرجات حدة متفاوتة جميع مجتمعات العالم، بشكل نموذجاً إرشادياً لمنظومة القوى المحافظة العربية، أي محور السعودية - الإمارات - مصر. الانفجارات الاجتماعية الكبرى التي وقعت في البلدان العربية مع بدايات عام 2011، والتي سبّأها البعض - نتيجة بلائه الفكرية أو انحيازاته الأيديولوجية - «ربيعاً عربياً» تيمناً بربيع براغ 1968، راعت أطراف المنظومة المحافظة في حدّ دفعها إلى تبني نهج الاستئصال حافظا على استقرار الأوضاع القائمة، وعدم الشروع في أي إصلاحات جذية تحدّ من احتكارها للسلطة، والمغانم الهائلة الناجمة عنه.

الاستئصال والاستقرار

لم يكن لـ«الإخوان المسلمين»، الذين انضموا إلى الانتفاضات الشعبية في تونس ومصر بعد انطلاقها، مشروع ثوري تغييري في أيّ من البلدين. لقد قدم هؤلاء، مجموعة من أوراق الاعتماد ورسائل حسن النيات إلى القوى الدولية المهيمية والطبقات المسيطرة محلياً، لتأكيد احترامهم لجميع التعهدات التي قطعتها المجموعات الحاكمة التي أزيخت بفضل الانتفاضات. وفي مصر تحديداً، حرص «الإخوان» الذين كانوا أكبر قوة شعبية منظمة في البلاد، على تظهير أنفسهم باعتبارهم الطرف الأكثر قدرة على حكم البلاد، مع الاستمرار في سياسات الانفتاح الاقتصادي والنيوليبرالية، والاستعداد للضني في التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة، وعدم المشّ باتفاقيات كعب ديفيد. جلّ ما أعلّنه «الإخوان» أنهم سيكافحون الفساد، ويطبقون تعاليم البنك الدولي الخاصة بـ«الحوكمة الرشيدة»، ويلتزمون قواعد اللعبة الديمقراطية. البرنامج السياسي والاقتصادي - الاجتماعي الذي أعلنوه أوضح أنهم في أحسن الأحوال أحد أحزاب يمين الوسط، وأنهم يتخونون من تجربة «حزب العدالة والتنمية» في تركيا نموذجاً يُحتذى. لكنهم اصطلموا، منذ فوز مرشحهم محمد مرسي بالانتخابات الرئاسية، بعداء «الدولة العميقة»، ممثلة أساساً بمؤسسة الجيش لهم.

لم ينجحوا في السيطرة على أجهزة الدولة الأمنية والعسكرية والقضائية، ولا على المؤسسات الإعلامية، وعارضتهم غالبية طبقة رجال الأعمال، وقطاعات معتبرة من الطبقات الوسطى الوثيقة الارتباط بالدولة ومؤسساتها، فشل «الإخوان» فشلاً ذريعاً في بناء تحالف شعبي عريض من أجل الإصلاح. لأنهم تطلّعوا في الحقيقة إلى نوع من الشراكة مع المؤسسة العسكرية في حكم مصر. إلا أن هذه الأخيرة، وهي القوة الأخرى الأعظم تأثيراً ونفوذاً في البلاد، والتي كانت تسيطر في تلك الفترة على نحو 40% من الاقتصاد، لم تكن راغبة في الشراكة. أنهم «الإخوان» بمحاولة «أخونة» الدولة، وأطاحوا بانقلاب عسكري بعد احتجاجات شعبية ضخمة ضدهم، ومنذ تلك اللحظة، اعتُمِدت سياسات استئصال بكل ما للكلمة من معنى بحقهم، اتسعت تدريجاً لتشمل قسماً واسعاً من القوى السياسية والاجتماعية التي شاركت في انتفاضة 25 يناير. وبحجّة الحرب على الإرهاب، أجهز النظام المصري على مساحات الحرية التي ازدهرت بعد الانتفاضة، وعاد إلى سياسات القمع والتكبل بالمعارضين.

وقد أصبحنا نعرف اليوم أن الانقلاب في مصر حظي بتشجيع ودعم سخّي جداً من النظامين الإماراتي والسعودي، اللذين شعرا بتهديد وجودي بعد الانتفاضات الشعبية العربية، وعملا منذ لحظاتها الأولى على محاربتها وتنظيم الهجوم المضاد القضاء عليها، وعلى عكس ما اعتقده الكثيرون، لم تعارض الولايات المتحدة الانقلاب العسكري في مصر، بل حظي هذا الأخير بتأييد غالبية أعضاء إدارة الرئيس الأميركي السابق باراك أوباما، وبدعم الـ«بنتاغون»، كما كشف كبير مراسلي «نيويورك تايمز» في كتابه المهم «بين أيدي العسكر». استند الكتاب إلى مقابلات عديدة أجراها ديفيد كيركباتريك مع أعضاء في تلك الإدارة، أكدوا له أن الرسائل الأولية لـ«الإخوان» لم تلقَ أذناً صاغية، لانعدام الثقة بهم، بحجة أنهم يطمنون غير ما يظهرون. حتى إن الاستخبارات الأميركية، بحسب كيركباتريك، عرفت بالانقلاب قبل شهرين، ولم تحرك ساكناً لمنع.

من البيديهي أن تستدعي سياسات الاستئصال ردود فعل عنيفة عليها، هذا الكلام ليس تبريراً للإرهاب الذي اتخذ في حالات عدة منحنى طائفيًا ضد الأقليات المصرية بهدف إثارة الفتنة وتهديد وحدة المجتمع. المجموعات التي لجأت إلى العنف متعددة الخلفيات، وبعضها تكفيري لم يكن يؤمن أصلاً بضرورة الشراكة في العملية السياسية، والوصول إلى السلطة بالانتخاب غير أن شنّ حرب حقيقية على تنظيم معين كـ«الإخوان»، يمتلك قاعدة شعبية عريضة اكتسبها عبر عقود طويلة من العمل السياسي والاجتماعي والثقافي، ما كان ليمزّ بسلام. لقد تحذرت بعض أوساط هذه القاعدة، ولجأت بدورها إلى العنف رداً على سياسة الاستئصال. بعد أكثر من خمس سنوات، يبدو أن النظام المصري تمكن من الخروج منتصراً من المواجهة مع التنظيم، ومن إحكام قبضته الحديدية - بذريعة هذه المواجهة - على الحياة السياسية. الانتصار لم يوقف الإهمان في السياسات القمعية، والاستخدام المنهجي للتعذيب، وتنفيذ إعدامات بعد محاكمات صورية. يبدو أن إدارة دوامة العنف والبغض المصاح، مع ما تسبّب من خوف بين المواطنين، هي غاية بذاتها للنظام المصري، يستمدّ منها مشروعيته كضامن للاستقرار الهش.

المعارضين يحيي حسين عبد الهادي والدكتور رائد سلامة من منزلها تحت بند اتهامهما بـ«الانتماء إلى جماعة مخطورة».

والسعي إلى قلب نظام الحكم». ورغم أن السيسي يتحدث باستمرار عن «دولة القانون»، فإن هذا القانون يُنتهك يوماً على أيدي من يُفترض بهم أن ينفذوه، ليس بتقييد الحريات فقط، بل باستخدام عبارات فضفاضة لصياغة تُهم تزجّ بالمعارضين في السجون، من دون إحالتهم على القضاء، خاصة عندما تعجز الأجهزة الأمنية عن توفير أدلة كافية لاعتدالات، كما تقيد شهادات كثر، يواجه المعارضون أسوأ أنواع الإهانة، كما لا يستطيعون التواصل مع ذويهم أو محاميهم مطلقاً، بينما تبقى أماكن احتجاز غالبيتهم سرية. وإن صار يُسمح لمحامين بين حين وآخر بلقائهم، لكن النيابة تماطل في التحقيقات، وترفض الإفراج عنهم حتى إشعار آخر، مستغلة على المعارضين من منازلتهم أو في الشارع، ويعمل على احتجازهم لأيام

منظم قادر على انتقاده. يتّبع الرئيس سياسة الرعب والترهيب المباشرة للأعضاء، وأي شخص يتعاطف معهم، في وقت باتت فيه جميع الأحزاب التي تحمل توجهات المعارضة في قبضة الدولة على نحو غير قانوني، وقد كان المدخل إلى ذلك إشارة خلافات داخلية بين قيادات تلك الأحزاب، وإطلاق حملات تشكيك في شرعيتها، باستثناء «الدستور» الذي نجا من هذا الأسلوب حتى الآن. أما «الكرامة»، فالقي القبض على أربعة من أعضائه الشباب، من بينهم طالب في الثانوية العامة، بعد خروجهم من مقرّ الحزب، عقب مشاركتهم في احتفالية أقيمت بمناسبة ذكرى «ثورة يناير»، فيما جاء القبض على

القاهرة... جلال خيرت

قبل أيام قليلة، مرّ عام على توقيف المعارض الإسلامي البارز، رئيس حزب «مصر القوية»، عبد المنعم أبو الفتوح، من دون أن يحال على محاكمة حقيقية أمام القضاء، بل يتحدّث بحسبه احتياطياً على ذمة اتهامات وعبارات فضفاضة من بينها «السعي إلى قلب نظام الحكم». حالة أبو الفتوح تتكرر حالياً مع ناشطين من تيارات معارضة للنظام، وتحديداً حزبي «الكرامة» و«الدستور». صحيح أن اسم الأول ارتبط بالمرشح الرئاسي السابق حمدين صباحي، والثاني بنائب الرئيس المستقيل محمد البرادعي، لكن الرجلين ليس لهما علاقة بالحرزين حالياً، فيما يتعرض الشباب المنتمون



ينتهك القانون يوماً على ايدج من يفترض بهم ان ينفذوه (أف ب)